J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.4 (1): 191 - 208, 2013

BENEFITS OF MICRO ENTERPRISES FOR RURAL WOMAN: A CASE STUDY

El – Emam, Mai M.*; M. I. Elezaby and I. A. Safaan***

*** Dept. of Agric. Extension and Rural Sociology, College of Agric., Mansoura University.**

****Dept. of Rural Development, College of Agric., Alexandria University.**

فوائد المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية: دراسة حالة.

مى محمد الإمام*، محمد إبراهيم العزبى و إبراهيم أبو خليل سعفان***

*** قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.**

**** قسم التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.**

الملخص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف على مدى استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة بقروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية، والعوامل المؤثرة على تلك الاستفادة، ودور الصندوق الاجتماعى فى هذا المجال. واستناداً الى معطيات بعض النظريات الاجتماعية، ومراجعة الدراسات السابقة ثم صياغة عدة فروض بحثية عن علاقة مستوى ودرجة استفادة النساء الريفيات القائمات بالمشروعات وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أجريت الدراسة على جميع القائمات بمشروعات متناهية الصغر والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى قرية منية سندوب بمركز المنصورة بمحافظة الدقهلية وعددهن ٦٦ صاحبة مشروع. وقد أجريت معهن مقابلات شخصية تم خلالها إستيفاء بيانات استبيان أعد لأغراض الدراسة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع المبحوثات قد استفدن اقتصادياً واجتماعياً من جراء قيامهن بتلك المشروعات، وبلغ عدد أوجه أو صور تلك الاستفادة ٢١ وجهاً، وبلغ متوسط النسب المئوية للاستفادة من هذه المشروعات ٨٦.٥%. وأوضحت نتائج الاختبارات الإحصائية أن خمسة متغيرات من بين ١٩ متغيراً مستقلاً كان لها تأثير معنوى إحصائياً على مستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات. والمتغيرات الخمسة هى: قيمة القرض، درجة الدافعية للقيام بالمشروع، درجة مزايا القرض، الحالة الزواجية، تشجيع الأسرة. وقد أوضحت النتائج أيضاً أن دور الصندوق الاجتماعى للتنمية يقتصر على تقديم القروض للمبحوثات من خلال جمعية أهلية وسيطة .

وانتهت الدراسة بمناقشة نتائجها، وتقديم بعض المقترحات المتعلقة بزيادة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

مشكلة الدراسة

تعتبر التنمية الشاملة والمتواصلة التى يسعى المجتمع المصرى لتحقيقها فى الوقت الحالى من اجل حل مشاكله، ورفع مستوى معيشة سكانه مسئولية مشتركة بين جميع قطاعات المجتمع، حكومة ومواطنين، أغنياء وفقراء، رجالاً ونساء، ولذا فإن تدعيم قدرة كافة قطاعات المجتمع على المشاركة بإيجابية وفعالية فى الجهود التنموية هى الضمان لنجاح سياسات وبرامج التنمية.

وهناك من قطاعات المجتمع من هم أكثر حاجة من غيرهم إلى توجيه مزيد من الاهتمام إليهم والعمل على دمجهم فى عملية التنمية، وفى مقدمة هذه القطاعات قطاع النساء الريفيات، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن هذا القطاع من السكان كان لفترات طويلة هو الأقل نصيباً من عوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الوقت الذى يشكل فيه هذا القطاع أكثر من نصف عدد النساء المصريات، ومن ثم فهو يشكل القاعدة العريضة التى يقع عليها عبء تحقيق التنمية المتواصلة من خلال ممارسة المرأة لأدوارها المهمة فى مجالات التنشئة الاجتماعية، والمحافظة على صحة الأسرة، وسلامة البيئة، وترشيد استخدام الموارد، والمشاركة فى العمل الاجتماعي والمساهمة فى الأنشطة الإنتاجية.

ولقد اتفقت نتائج كثير من الدراسات على أن المرأة الريفية تعانى من تدنى واضح فى مكانتها الاجتماعية، سواء فى الأسرة أو المجتمع المحلى، ناتج من تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من بينها عدم وجود فرص عمل متاحة تدر عليها دخلاً نقدياً، وعدم الاعتراف بالدور الإنتاجى الذى تمارسة فى إطار أدوارها التقليدية كربة بيت، وكعاملة زراعية فى إطار الزراعة العائلية، مما ساهم فى

انخفاض مكانتها الاجتماعية، وأصبح تحسين كثير من أوضاع المرأة الريفية مرهوناً بمشاركتها الفعالة فى مجالات النشاط الاقتصادى الذى بدر عليها عائداً نقدياً مباشراً يقلل من اعتمادها الكلى على الرجل، ويزيد من قدرتها على تحسين ظروف معيشتها ومعيشة أسرتها، ولكن كثيراً من ظروف القرية المصرية تحد من فرص المرأة الريفية فى الالتحاق بمثل هذه الأنشطة الاقتصادية، حيث يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمقدار ما يتوفر لها من رأس مال تبدأ به مشروعاً خاصاً، ونوعية ما يتاح لها من تعليم وتدريب يمكنها من أداء تلك الأنشطة الاقتصادية بفاعلية وكفاءة.

من هنا تبدو أهمية المؤسسات والأجهزة التى يمكن أن توفر للمرأة الريفية بعض هذه المتطلبات الضرورية لإقامة مثل هذه المشروعات الاقتصادية، ومن ثم تفعيل الدور الإنتاجى للمرأة الريفية، وما يترتب على ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية تعود على المرأة الريفة وأسرتها وتمتد إلى مجتمعها المحلى ثم إلى المجتمع العام.

ويعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية أحد الأجهزة المنوط بها تقديم مثل هذا الدعم للمرأة الريفية، حيث يسهم الصندوق فى توفير فرص عمل للمرأة الريفية من خلال توفير القروض الميسرة للمشروعات الاقتصادية الصغيرة لها، ومن خلال ما قد يقدمه لها من تسهيلات فى مجالات التدريب والتسويق، ومن ثم يكون من المفيد تقييم الآثار المترتبة على قيام المرأة الريفية بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة أو متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية، سواء على المرأة الريفة نفسها أو على أسرتها وقريتها وأيضاً التعرف على أسباب التباين المحتمل بين القائمات بالمشروعات متناهية الصغر فى درجة الاستفادة وأنواعها، وذلك بغية تحديد العوامل التى يمكن أن تزيد من درجة استفادة المرأة الريفية من مثل هذه المشروعات، وتجنب العوامل التى قد تقلل من هذه الاستفادة، بالإضافة إلى تحديد العوامل التى قد تزيد من فعالية دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للمرأة الريفية.

والدراسة الحالية إن هى إلا محاولة فى هذا المجال، حيث تسعى بصفة عامة إلى التعرف على مدى استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر التى تقوم بها والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية والعوامل المؤثرة على ذلك ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى هذا المجال.

أهداف الدراسة

فى إطار الهدف العام للدراسة المشار إليه آنفا تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على أنواع المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر التى تقوم بها المرأة الريفية فى منطقة الدراسة والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.
٢. تحديد أنواع استفادة المرأة الريفية من تلك المشروعات.
٣. تحديد المتغيرات المؤثرة على مستوى ودرجة استفادة المرأة الريفية من المشروعات متناهية الصغر التى تقوم بها.
٤. التعرف على دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى المشروعات متناهية الصغر التى تقوم بها المرأة الريفية.
٥. تقديم مقترحات مستندة إلى نتائج الدراسة لزيادة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر، وزيادة فاعلية الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم تلك المشروعات.

أهمية الدراسة:

للدراسة الحالية أهمية نظرية وأهمية تطبيقية، وتتمثل الأهمية النظرية فى محاولة إلقاء مزيد من الضوء على إحدى الظواهر الاجتماعية المتمثلة فى قيام المرأة الريفية بإدارة وتنفيذ مشروع اقتصادى متناهى الصغر يدر عليها عائداً مباشراً، وتأثير ذلك على وضع ومكانة وأدوار المرأة الريفية فى الأسرة والمجتمع المحلى، وزيادة فهمنا للعوامل التى تؤثر على درجة استفادة المرأة الريفية من هذه المشروعات.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فإنها تتمثل فى الاستفادة من نتائج الدراسة فى تقديم مقترحات تتعلق بوسائل وأساليب زيادة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر التى تقوم بها، وزيادة فعالية دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تعضيد ومساعدة المرأة الريفية من خلال الخدمات التى يمكن أن يقدمها لها فى مجال المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر.

منهجية الدراسة

نوع الدراسة: الدراسة الحالية وصفية Descriptive وإستنتاجية Conclusive فى الوقت نفسه. فهى وصفية لأنها تستهدف جمع الحقائق عن ظاهرة مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات متناهية الصغر بغرض وصفها وصفاً دقيقاً وتصنيفها وتحليلها واستخلاص الصورة التى هى عليها. والدراسة استنتاجية لأنها تختبر فروضاً سببية للتعرف على المتغيرات المؤثرة على ظاهرة الدراسة.

منطقة وعينة الدراسة: أجريت الدراسة فى قرية منية سندوب التابعة لمركز المنصورة بمحافظة الدقهلية كدراسة حالة Case Study للنساء الريفيات صاحبات المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال جمعية الرعاية الاجتماعية، وهى جمعية أهلية تعمل كحلقة وصل بين المقترضات والصندوق الاجتماعى. وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع صاحبات المشروعات وعددهن ٦٦ صاحبة مشروع، أى أن عينة الدراسة هى فى الواقع شاملة صاحبات المشروعات.

أسلوب وأدوات جمع البيانات: تم تجميع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع المبحوثات صاحبات المشروعات، باستخدام استمارة استبيان أعدت لأغراض الدراسة. وتمت عملية جمع البيانات خلال شهرى يونيو ويوليو عام ٢٠١٢.

قياس متغيرات الدراسة:

١. قياس المتغيرات المستقلة:

المتغير	مستوى القياس
١-١ الحالة الزواجية للمبحوثة	متغير اسمى مكون من ثلاث فئات: (لم تتزوج بعد، متزوجة، أرملة/ مطلقة)
١-٢ الحالة العملية للمبحوثة قبل المشروع	متغير اسمى مكون من فئتين: (تعمل، لا تعمل)
١-٣ وجود مصادر تمويل (غير قرض الصندوق)	متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لا يوجد)
١-٤ القائم بإدارة المشروع	متغير اسمى مكون من ثلاث فئات : (المبحوثة بنفسها، المبحوثة وآخرون، آخرون)
١- ٥ وجود مثيل للمشروع بالقرية	متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لايوجد)
١- ٦ مكن تسويق منتجات المشروع	متغير اسمى مكون من فئتين: (بالقرية، خارج القرية)
١- ٧ وجود خبرة سابقة للمبحوثة فى مشروعات اقتصادية	متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لايوجد)
١- ٨ التدريب المسبق (قبل تنفيذ المشروع)	متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لايوجد)
١- ٩ تشجيع الأسرة	متغير اسمى مكون من فئتين: (يوجد، لايوجد)
١- ١٠ المستوى الاقتصادى للأسرة	متغير رتبى مكون من ثلاث فئات: (غنية، متوسطة، فقيرة)
١- ١١ مكان إقامة المشروع	متغير اسمى مكون من فئتين: (بالمنزل، بالقرية)
١- ١٢ عمر المبحوثة	متغير نسبى مقاس بعدد سنوات عمر المبحوثة عند وقت جمع البيانات
١- ١٣ عدد سنوات التعليم	متغير نسبى مقاس بعدد سنوات التعليم الرسمى الذى حصلت عليه المبحوثة
١- ١٤ قوة الدوافع للقيام بالمشروع	يتمثل هذا المتغير فى الأسباب التى من أجلها سعت المبحوثة للقيام بالمشروع. وقد تم قياسه على المستوى النسبى من خلال مجموع الدرجات التى حصلت عليها المبحوثة عن كل سبب دفعها للقيام بالمشروع وهى: ١- الادخار ٢- للإنفاق على النفس ٣- لمساعدة الأسرة ٤- للاعتماد على النفس ٥- لرفع مكانتها فى الأسرة ٦- لرفع مكانتها فى القرية. ويتراوح المدى النظرى لهذا القياس من ١- ٦ درجات.
١- ١٥ درجة تفضيل المشروع	يتمثل هذا المتغير فى الأسباب التى من أجلها فضلت المبحوثة المشروع التى قامت به. وقد تم قياسه على المستوى النسبى من خلال مجموع الدرجات التى حصلت عليها المبحوثة عن كل سبب من أسباب التفضيل وهى: ١- عائده مجزى ٢- للخبرة السابقة بالمشروع ٣- وجود

	مكان مناسب لتنفيذ المشروع ٤- سهولة تسويق منتجاته. ويتراوح المدى النظرى لهذا المقياس من ١ – ٤ درجات.
١- ١٦ حجم الأسرة	متغير نسبى مقاس بعدد أفراد الوحدة المعيشية للمبحوثة.
١- ١٧ عدد العاملين بالمشروع	متغير نسبى مقاس بعدد الأفراد الذين يعملون بالمشروع
١- ١٨ درجة مزايا القرض	يتمثل فى عدد مزايا القرض الذى حصلت عليه المبحوثة من وجهة نظرها. وقد تم قياسه على المستوى النسبى من خلال مجموع الدرجات الذى حصلت عليه المبحوثة من خلال إجابتها بنعم على وجود مزايا القرض التالية: ١- سهولة إجراءاته ٢- كفاية قيمته ٣- مناسبة فترة السماح. ٤- السداد مريح ٥- الفائدة معقولة ٦- الضمانات سهلة. ويتراوح المدى النظرى لهذا المقياس من ١- ٦ درجات
١- ١٩ صافى ربح المشروع	متغير نسبى مقاس بقيمة صافى ربح المشروع بالجنيه فى آخر عام

٢- المتغير التابع:

المتغير التابع يتمثل فى مدى الاستفادة من المشروع الاقتصادى الصغير وقد تم قياسه بطريقتين وفقاً لمستوى قياس المتغيرات المستقلة وذلك كما يلى:

٢- ١ مستوى الاستفادة من المشروع	متغير رتبى مكون من فئتين: (أقل من المتوسط، أعلى من المتوسط) حيث بلغت قيمة المتوسط ١٨.١ درجة.
٢- ٢ درجة الاستفادة من المشروع	متغير نسبى عبارة عن عدد أنواع الاستفادات المتحققة من المشروع التى ذكرتها المبحوثة من بين ٢١ نوعاً . من الاستفادات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. أى أن المدى النظرى لهذا المتغير يتراوح من ١ – ٢١ درجة.

٣- أساليب التحليل الإحصائى

استخدمت عدة اساليب إحصائية مختلفة ولكنها متكاملة فى تحليل بيانات الدراسة، من بينها: التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والمدى والانحراف المعيارى، وذلك فى وصف متغيرات الدراسة. واستخدم اختبار مربع كاى فى اختبار الفروض البحثية (بعد تحويلها إلى فروض إحصائية) التى تتضمن متغيرات مقاسه على المستوى الاسمى او المستوى الرتبى، واستخدم معامل فاى لقياس نسبة التباين المفسر فى المتغير التابع بواسطة المتغير المستقل، باعتبار ان مربع فاى هو احد المقاييس المعروفة اختصاراً (PRE)، التى لها قوة تفسير التباين فى المتغير التابع بواسطة المتغير المستقل فى إطار العلاقة الثنائية بينهما (Lutz, 1983). وقد استخدم معامل الارتباط (r) لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات المقاسة على المستوى النسبى أو القترى، واستخدم اسلوب الإنحدار المتعدد فى اختبار علاقة كل من المتغيرات المستقلة المقاسة على المستوى النسبى مع المتغير التابع بافتراض ثبات تأثير باقى المتغيرات، واستخدم معامل التحديد (R^2) لتحديد نسبة التباين المفسر فى المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة مجتمعة فى نموذج الإنحدار.

الاستعراض المرجعى

على الرغم من الاتفاق على اهمية وفوائد المشروعات الصغيرة إلا انه لا يوجد اتفاق على مفهوم المشروع الصغير، وبصفة خاصة من حيث حجم رأسماله وعدد العاملين به (عمر، ٢٠٠٦: ٢٣ -٢٤). وتعرف الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة (٢٠٠١ :٧) المشروع الصغير على أنه "استثمار فردى او جماعى صغير موجه نحو إنتاج سلعة أو خدمة، بغرض تحقيق ربح شخصى، وعائد اجتماعى ينتفع به المجتمع " وبعض التعاريف يقسم المشروعات الصغيرة إلى مشروعات متناهية الصغر وهى التى يتراوح عدد العاملين بها ١-٩ عاملين، وصغيرة من ١٠-٤٩ عاملاً ومتوسطة من ٥٠-٩٩ عاملا (

عمر، ٢٠٠٦: ٢٣-٢٤). ويعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية أن المشروعات متناهية الصغر هى التى يقل رأسمالها عن ٥٠٠٠ جنيها (الصندوق الاجتماعى، ١٩٩٨: ٣١).

وتنبع أهمية المشروعات الصغيرة من أنها تلعب دورا بارزا فى تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، فهى تسهم فى تحسين مستوى المعيشة للقائمين بها، وتساعد على تجاوز خط الفقر، وتساعد فى حل مشكلة البطالة، وتزيد من الانتاج وزيادة الناتج المحلى، وتوسع من قاعدة الملكية، وتنمى الصادرات، وتوظف المدخرات، وتنمى القدرات الذاتية للحرفيين (تويج، ٢٠٠٣: ٥٧١).

ويساعد الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة التى يتم ممارستها فى القرى والأقاليم المختلفة فى رفع نسبة مشاركة الإناث فى الأنشطة المختلفة التى تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة وصناعة التريكو، ويساعد فى استغلال طاقتهن، والاستفادة من أوقات فراغهن، وزيادة دخلهن، ورفع مستوى معيشتهن (إبراهيم، ٢٠٠٠: ٣٥ – ٣٦؛ مرعى، ٢٠٠٥: ٢٨-٣٠).

ومع التسليم بأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تقوم بها المرأة الريفية إلا ان الشواهد تشير إلى تباين الاستفادة من تلك المشروعات ، ولتفسير ذلك سوف تحاول الدراسة الاستفادة من بعض معطيات النظرية الاجتماعية، بالإضافة إلى استعراض نتائج بعض الدراسات السابقة.

الإطار النظرى

يحفل التراث العلمى لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى بالعديد من النظريات التى تقدم تفسيرات مختلفة للسلوك الإنسانى وما ينتج عنه من ظواهر اجتماعية، وسوف تحاول الدراسة الحالية الإستفادة من بعض المعطيات النظرية فى فهم وتفسير ظاهرة مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر، وبصفة خاصة ما يتعلق بدوافع واسباب المشاركة والآثار المترتبة عليها، وأسباب التباين بين المشاركات فى تلك الأنشطة من حيث عملية المشاركة. وفى هذا الصدد سوف تحاول الدراسة الاستعانة ببعض معطيات نظريات الدوافع، والتبادل الاجتماعى، والفعل الاجتماعى الإرادى، وتوظيف موارد الغير فى تفسير ظاهرة مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر، وبصفة خاصة تفسير أسباب التباين فى الاستفادة من تلك المشروعات.

١- نظريات الدوافع:

ومن أشهر الدوافع تلك النظرية التى قدمها " إبراهيم ماسلو " والتى تستند على أن كل إنسان لديه مجموعة من الحاجات يسعى إلى إشباعها ، وهى حاجات أساسية كالطعام والشراب،ثم الحاجة إلى الأمن، فحاجات الحب والانتماء ثم حاجات التقدير وأخيرا الحاجة إلى اثبات الذات. وحينما يشبع الإنسان حاجة معينة فإنه يسعى لإشباع الحاجة التى تليها وهكذا(Maslow, 1943).

فى ضوء ذلك يمكن القول بأن المرأة الريفية التى غالبا ما تكون فقيرة وليس لها مصدر دخل أو أمية أو لا تعمل تكون مدفوعة للبحث فى فرصة عمل توفر لها دخلا خاصا يساعدها فى إشباع احتياجاتها الفسيولوجية الأساسية، وحاجتها إلى الشعور بالأمان ويعزز مكانتها الاجتماعية وحاجتها إلى الاحترام والتقدير.

ويعتقد البعض فى أن ما يدفع الفرد للعمل والمشاركة واحد من ثلاثة دوافع رئيسية وهى : الدافع للإنجاز، الدافع للقوة، والدافع للإشباع العاطفى، فالأشخاص المدفوعين بدافع الإنجاز يرغبون فى تحقيق شيىء ما فى بيئتهم التى يعيشون فيها، أما الأشخاص المدفوعين بالحاجة إلى القوة فإنهم يرغبون فى أن يكون لهم تأثير على الآخرين، فى حين يرغب الأشخاص المدفوعين بالحاجة إلى العطف والتقدير فى مصاحبة الغير والشعور بالتميز وزيادة احترام أعضاء المجتمع لهم (Elezaby,1985 :10). ويمكن أن يكون أى أو كل من هذه الدوافع سببا فى مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الاقتصادية الصغيرة.

وهناك ثمة تصنيف مهم للدوافع يذكره فيلبس (Phillips, 1973) وهو أن هناك نوعين من الدوافع للمشاركة فى العمل الاجتماعى، وهما : الدوافع الغيرية وتتمثل فى الاهتمام بالآخرين والرغبة فى خدمة الغير، والدوافع الذاتية مثل الدافع للتعلم والدافع لتحقيق الذات وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية. وفى ضوء ذلك يمكن تفسير مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الصغيرة رغبتها فى خدمة أسرتها ومجتمعها وهى دوافع غيرية، وكذلك رغبتها فى الحصول على مزيد من الاحترام والمكانة الاجتماعية من جانب أسرتها ومجتمعها المحلى وهى دوافع ذاتية.

٢- نظرية الفعل الاجتماعى الإرادى

تصور هذه النظرية التى قدمها تالكوت بارسونز (Parsons, 1937) الأفراد على أنهم يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية فى ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم فى سعيهم لتحقيق أهدافهم محدودين بعدد من الظروف الموقفية، مثل خصائصهم البيولوجية وظروف بيئتهم الطبيعية والإيكولوجية، كما أن سلوك الأفراد أيضا يكون محدودا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار

السائدة فى المحيط الذى يعيشون فيه، وكل هذه العوامل الموقفية والمعيارية تؤثر على قدرتهم على اختيار الوسائل التى يمكن أن تحقق أهدافهم من بين مختلف الوسائل البديلة (Elezaby,1985:22).

باستخدام هذا المنظور الاجتماعى يمكن القول بأن المرأة الريفية تشارك فى المشروعات الاقتصادية لأنها تعتقد أن مشاركتها سوف تساعدها على تحقيق أهدافها الشخصية أكثر من غيرها من البدائل المتاحة لها إلا أن مدى هذه المشاركة ونوعيتها تتأثر بالعديد من العوامل الموقفية والمعيارية السائدة فى الأسرة والمجتمع الريفي المحلى مثل خصائصها الشخصية كالعمر والحالة الزواجية والحالة العملية والدخل والمستوى التعليمى، أو العوامل الموقفية الأخرى مثل حجم الأسرة والدوافع الشخصية، والمستوى الاقتصادى للأسرة، ومدى تشجيع الأسرة لها بالإضافة إلى مدى توافر مستلزمات المشروع، وفرص تسويق منتجاته، وحاجة المجتمع المحلى له، وتوافر امكانية تمويله إلى ما غير ذلك من خصائص المشروع التى تعتبر عوامل موقفية. ويمكن أن تتأثر هذه المشاركة أيضا بالقيم والأفكار المحيطة بالموقف الذى تحدث فى إطاره عملية المشاركة، مثل مدى تقبل الأسرة والمجتمع المحلى لعمل المرأة، والقيم المتعلقة بأدوار المرأة الريفية ومكانتها، كما قد تتأثر بخبراتها السابقة المتعلقة بالمشاركة فى أنشطة اقتصادية، وبنظرتها إلى الأجهزة الداعمة والمنظمة للأنشطة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة للمرأة الريفية وكلها عوامل معيارية.

٣- نظرية القدرة على توظيف موارد الغير بالإضافة إلى الموارد الشخصية:

أحد التفسيرات النظرية المعقولة لاختلاف المرأة الريفية فى درجة إسهامها واستفادتها من المشروعات الاقتصادية الصغيرة يمكن استخلاصه كما يذكر العزبى (Elezaby, 1987:7) من دراسة (Perucci R. and M. Pilisuk (1975:1040 1070 لبنيان القوة والنفوذ فى المجتمع المحلى، حيث لاحظا أن بعض أفراد المجتمع المحلى يمكنهم توظيف مواردهم الشخصية للمساهمة فى العمل الاجتماعى المحلى، مما يزيد من درجة مساهمتهم أو استفادتهم أكثر من الذين لا يستطيعون توظيف موارد الآخرين. وكلما زاد عدد المراكز التى يشغلها الفرد فى منظمات متعددة كلما زادت فرصته فى الاستفادة من مواردها، وكلما تعززت قدرته على الإسهام الفعال فى المشروعات والأنشطة المحلية وفى تحقيق أهدافه.

فى ضوء هذه النظرية يمكن القول بأن الدعم المعنوى والتشجيع الذى يمكن أن تحصل عليه المرأة الريفية من أسرتها وخاصة زوجها، وتوافر بعض التسهيلات الفيزيقية مثل مكان يمكن تنفيذ المشروع به، أو أسواق قريبة يمكن تسويق المنتجات إليها بسهولة، أو توافر أقارب أو أصدقاء يمكنهم معاونتها فى إدارة مشروعها، أو عضويتها فى جمعية أهلية تساعدها فى الوصول إلى مصادر التمويل، تعتبر موارد للغير تمثل موارد إضافية للمرأة، بجانب مواردها الشخصية والتى تتمثل فى حصولها على تدريب قبل القيام بالمشروع، أو مستواها التعليمى الذى يؤهلها لإدارة المشروع بكفاءة، إلى ما غير ذلك من الخصائص والمؤهلات الشخصية للمرأة الريفية، والتى تعد بمثابة موارد يمكن توظيفها فى المشروع الاقتصادى مما يزيد من فرص نجاحه، وبالتالى فإن تباين النساء الريفيات فى مقدار الموارد الشخصية التى يمتلكنها يزيد من فرص نجاحهن فى مشروعاتهن الاقتصادية.

يستخلص من النظريات السابقة أن كلا منها يطرح رؤية معينة يمكن استخدامها فى تفسير جانب من جوانب ظاهرة مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الاقتصادية، وكل منها يساعد فى إلقاء الضوء على بعض المتغيرات التى يمكن للدراسة استخدامها فى البحث عن أسباب للتباين المحتمل فى درجات استفادة المرأة الريفية من المشروعات التى تشارك فيها. ولذلك سوف تستفيد الدراسة الحالية من معطيات النظريات الأربع من أجل الوصول إلى رؤية وتفسير أكثر تكاملا.

الدراسات السابقة

بمراجعة الدراسات التى أجريت فى مجال المشروعات الصغيرة والتى أتيح للباحثين الاطلاع عليها ومن بينها دراسات : (العزبى، ١٩٩٥؛ العزبى وآخرون، ٢٠٠٤؛ إبراهيم، ٢٠٠٠؛ هيكل، ٢٠٠٣؛ على، ٢٠١٠) يستخلص من هذه الدراسات أنها قد تناولت المشروعات الاقتصادية الصغيرة، وخاصة التى تقوم بها المرأة الريفية من حيث التعرف على المتغيرات المتعلقة بمشاركة المرأة فى تلك المشروعات، والآثار المترتبة على تلك المشاركة، ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى هذا المجال، وكذلك الأجهزة والمنظمات والسياسات التى تعمل على دعم المشروعات الصغيرة، ودور المشروعات الصغيرة فى التنمية، والمعوقات التى تواجهها، والمقترحات المتعلقة بتنمية المشروعات الصغيرة، ودعم المرأة الريفية من خلالها.

وقد أوضحت نتائج بعض هذه الدراسات أهمية بعض المتغيرات المتعلقة بأسباب ودوافع المرأة الريفية للقيام بمشروعات صغيرة من بينها الرغبة فى الحصول على دخل نقدى يزيد من قدرتها على الانفاق على نفسها، ومساعدة أسرتها، وتعزيز مكانتها الاجتماعية (العزبى، ١٩٩٥، العزبى وآخرون ، ٢٠٠٤) وأوضحت بعض النتائج أيضا أهمية مجموعة من العوامل والمتغيرات المؤثرة على درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة من بينها متغيرات خاصة بالقائمات بهذه المشروعات مثل العمر والمستوى التعليمى

والحالة الزواجية، والحالة العملية والمستوى الاقتصادى لأسرهن، ومدى تقبل أو تشجيع الأسرة على المشاركة فى المشروعات الاقتصادية الصغيرة، وأظهرت الدراسات أيضا أهمية بعض المتغيرات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية نفسها مثل نوعها ومدى توافر رأس المال اللازم لها، وسهولة الحصول على مستلزمات إنتاجها، وتسويق منتجاتها، ووجود تسهيلات تتعلق بإجراءات الحصول على القروض والتدريب اللازم إلى ما غير ذلك. كذلك أشارت الدراسات إلى أهمية الدور الذى تقوم به الأجهزة التمويلية والمنظمات الأهلية فى دعم المشروعات الصغيرة تمويليا وتدريبيا وتكنولوجيا.

ويلاحظ أن كل دراسة قد ركزت على دراسة جانب معين، أو عدد محدود من المتغيرات، كما يلاحظ تباين المشروعات الاقتصادية التى تناولتها هذه الدراسات من حيث الحجم والنوع وطبيعة النشاط، بالإضافة إلى تباين الإجراءات المنهجية المتبعة فى تلك الدراسات وهذا أمر متوقع، وسوف تحاول الدراسة الحالية الاستفادة من تلك الدراسات، بحيث يتم دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وأن تتناول كثيرا من المتغيرات المتعلقة بها، والآثار المترتبة عليها.

متغيرات وفروض الدراسة

استنادا إلى الاستعراض المرجعى والإطار النظرى، وفى ضوء خبرة الباحثين تم اختيار عدة متغيرات لاختبار علاقتها بمستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة. بعض هذه المتغيرات يتعلق بالخصائص الشخصية والأسرية للمبحوثات والبعض الآخر يتعلق بخصائص المشروعات وقد تم صياغة العلاقات المتوقعة بين كل من هذه المتغيرات والاستفادة من المشروعات الصغيرة للمبحوثات فى صورة فرضين مركبين. يضم الفرض الأول منها المتغيرات المراد اختبار علاقتها بمستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة وعددها ١١ متغيرا من المتغيرات المقاسة على المستويين الإسمى والرتبى . ويضم الفرض الثانى المتغيرات المطلوب اختبار علاقتها بدرجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة، وعددها ٨ متغيرات مقاسة على المستوى النسبى. والفرضان كما يلى:.

١- من المرجح وجود علاقة معنوية بين مستوى استفادة المرأة الريفية من المشروع الاقتصادى الصغير الذى تمارسه وكل من المتغيرات التالية: الحالة الزواجية، الحالة العملية بكل المشروع، وجود مصادر أخرى للتمويل (بجانب الصندوق الاجتماعى، القائم بإدارة المشروع، وجود مثيل للمشروع بالقرية، مكان تسويق منتجات المشروع، وجود خبرة سابقة للمبحوثة فى مشروعات صغيرة، التدريب المسبق، تشجيع الأسرة، والمستوى الاقتصادى للأسرة، مكان تسويق منتجات المشروع.

٢- من المرجح وجود علاقة معنوية بين درجة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الاقتصادية الصغيرة وكل من المتغيرات التالية : عمر المبحوثة، عدد سنوات تعليمها، حجم الأسرة، قوة الدوافع للقيام بالمشروع، درجة تفضيل المشروع، عدد العاملين بالمشروع، درجة مزايا القرض، وصافى ربح المشروع.

النتائج

فيما يلى عرض لأهم نتائج الدراسة المحققة لأهدافها، وتشمتل هذه النتائج على أنواع المشروعات التى نفذتها المبحوثات، والفوائد التى عادت عليهن منها، وعلاقة متغيرات الدراسة بمستوى ودرجة الاستفادة من تلك المشروعات ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم تلك المشروعات.

١- أنواع المشروعات

اشتملت المشروعات التى نفذتها المبحوثات على عدة أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية هى: بيع خضار وفاكهة (٢١.٢%)، بيع ملابس (١٥.٢%)، بقالة (١٢.٢%)، ماكينة خياطة (٤.٥%)، عربة أجرة (٤.٥%)، تربية دواجن (٣%) ، بيع أسماك (٣%)، أدوات منزلية (٣%)، فرن سمك (٣%)، مكتبة (٣%). بالإضافة إلى عشرين نشاطاً آخراً يعمل بها ٣٠.٤% من عدد المبحوثات، من بينها: محل فطائر، تطريز عبايات، تجارة أوانى بلاستيكية، توزيع أنابيب بوتاجاز، فرن خبز فينو، محل أكسسوارات، صناعة صناديق خشبية، بيع أعلاف، محل حلاقة، محل براويز، أتلييه، تصنيع عرائس زينة، استوديو تصوير، محل فول وطعمية، محل بيع وتنظيف دواجن، تربية أغنام، محل موبيليات، وشراء بضائع مختلفة وإعادة بيعها.

من ذلك يتبين مدى التنوع الواسع فى الأنشطة الاقتصادية التى مارستها المبحوثات من خلال مشروعاتهن الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يشير إلى قدرة المرأة الريفية على القيام بأعمال اقتصادية متنوعة بجانب أعمالها المنزلية.

٢- الفوائد التى عادت على المبحوثات من المشروعات الاقتصادية

أوضحت نتائج الدراسة أن قيام المبحوثات بمشروعات اقتصادية صغيرة ممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية قد حقق لهن فوائد متعددة ، يمكن تصنيفها إلى فوائد اقتصادية وفوائد اجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الفصل التام بينهما ، ويمكن أيضاً تقسيم تلك الفوائد إلى فوائد شخصية تعود على المبحوثة شخصياً ، وفوائد أسرية تعود على أفراد أسرتها ، وفوائد مجتمعية محلية تعود على قريتها، مع التأكيد أيضاً على أن الفصل التام بين تلك الأنواع من الاستفادة لا يمكن تحقيقه.

توضح النتائج المعروضة فى جدول (١) صور أو أنواع الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة للمبحوثات ، والتوزيع النسبى للمبحوثات وفقاً لنوع الاستفادة ، ومن الجدول يتبين أن صور الاستفادة من المشروعات الصغيرة للمبحوثات يبلغ عددها ٢١ نوعاً من الاستفادة ، منها ٩ أنواع من الاستفادات الاقتصادية ، و١٢ نوع من الاستفادة الاجتماعية.

جدول (١) التوزيع النسبى للمبحوثات وفقاً لأنواع إستفادتهن من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر و بنود الإستفادة

م	أنواع الاستفادة من المشروع وبنودها	%			
		تحقق	لم تحقق	لا ينطبق	جملة
أ-استفادة اقتصادية:					
١	قلل من اعتمادها على الآخرين	٨٦.٤	١٣.٦	-	١٠٠
٢	ساعدها فى الإنفاق على نفسها	٩٧.٠	١.٠	-	١٠٠
٣	قلل من حاجتها للاستدانه	٨٩.٤	١.٥	٩.١	١٠٠
٤	ساعدها فى تسديد بعض ديونها	٩٣.٩	١.٥	٤.٥	١٠٠
٥	زاد من دخلها	٩٥.٥	٤.٥	-	١٠٠
٦	شغل وقت فراغها فى عمل نافع	٨٩.٤	٦.١	٤.٥	١٠٠
٧	ساعدها على الإدخار	٧١.٢	٢٥.٨	٣.٠	١٠٠
٨	وفر منتجات او خدمات يحتاجها الناس	٩٨.٥	-	١.٥	١٠٠
٩	وفر فرص عمل لبعض الناس	٥٠.٠	٣٩.٤	١٠.٦	١٠٠
	متوسط الاستفاده الاقتصاديه	**٨٥.٧**	**١٠.٦**	**٣.٧**	**١٠٠**
ب-استفادة اجتماعية:					
١٠	رفع قيمتها فى الاسرة	٩٥.٥	٤.٥	-	١٠٠
١١	رفع قيمتها فى القريه	٩٣.٩	٤.٥	١.٥	١٠٠
١٢	ساعدها على تنظيم وقتها	٨٩.٤	٦.١	٤.٥	١٠٠
١٣	حسن علاقتها بزوجها	٦٦.٧	٦.١	٢٧.٣	١٠٠
١٤	جعلها اكثر حرصا على مظهرها	٨٩.٤	١٠.٦	-	١٠٠
١٥	عرفها باصدقاء جدد	٩٧.٠	٣.٠	-	١٠٠
١٦	زاد من خبرتها فى التعامل مع الناس	٩٨.٥	١.٥	-	١٠٠
١٧	جعلها اكثر معرفه بشئون قريتها	٩٢.٤	٧.٦	-	١٠٠
١٨	زاد من حرصها على متابعه اخبار بلدها	٨١.٨	١٨.٢	-	١٠٠
١٩	زاد من مشاركتها فى خدمه قريتها	٨١.٨	١٢.١	٦.١	١٠٠
٢٠	ساعدها على تعليم ابنائها	٨٠.٣	٧.٦	١٢.١	١٠٠
٢١	ساعدها فى رعايه ابنائها صحيا	٩٣.٩	٤.٥	١.٥	١٠٠
	متوسط الاستفاده الاجتماعيه	**٨٨.٤**	**٧.٢**	**٤.٤**	**١٠٠**
	متوسط الاستفادة العامة	**٨٧.٢**	**٨.٧**	**٤.١**	**١٠٠**

وشملت أنواع الاستفادة الاقتصادية ما يلى (مرتبة وفقاً للأهمية النسبية لكل نوع): توفير منتجات أو خدمات تحتاجها القرية ٩٨.٥% ، ساعد المشروع المبحوثة فى الإنفاق على نفسها ٩٧% ، زاد من دخلها ٩٥.٥% ، ساعدها فى تسديد ديونها ٩٣.٩% ، قلل من حاجتها للاستدانة ٨٩.٤% ، شغل وقت فراغها فى عمل نافع ٨٩.٤% ، قلل من اعتمادها على الآخرين ٨٦.٤%، ساعدها على الادخار ٧١.٢% ، وفر فرص عمل لبعض الناس ٥٠%.

ويبلغ متوسط الاستفادة الاقتصادية ٨٥.٧% وأهم استفادة اقتصادية من وجهة نظر المبحوثات هى توفير المشروع لسلع وخدمات يحتاجها سكان القرية ٩٨.٥% وأقلها توفير فرص عمل لبعض الناس ٥٠% ، ومما لاشك فيه أن هذه النتائج تبين بوضوح تحقيق المشروعات متناهية الصغر للمبحوثات فوائد اقتصادية كبيرة.

وفيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية التى تحققت من مشاركة المبحوثات فى المشروعات الاقتصادية فإنها تشتمل على ١٢ نوعاً من الاستفادة هى: زيادة خبرة المبحوثة فى التعامل مع الناس ٩٨.٥% ، عرفها بأصدقاء جدد ٩٧% ، رفع قيمتها فى الأسرة ٩٥.٥% ، رفع قيمتها فى القرية ٩٣.٩% ، ساعدها فى رعاية أبنائها صحياً ٩٣.٩% ، جعلها أكثر معرفة بشئون قريتها ٩٢.٤% ، ساعدها على تنظيم وقتها ٨٩.٤% ،

جعلها أكثر حرصاً على مظهرها ٨٩.٤% ، زاد من حرصها على متابعة أخبار بلدها ٨١.٨% ، زاد من مشاركتها فى خدمة قريتها ٨١.٨%، ساعدها على تعليم أبنائها ٨٠.٣% ، وحسن علاقتها بزوجها ٦٦.٧%.

وقد بلغ متوسط الاستفادة الاجتماعية ٨٨.٤%. وأهم صور الاستفادة الاجتماعية هى زيادة خبرة المبحوثات فى التعامل مع الناس ٩٨.٥% وأقلها تحسين علاقة المبحوثة بزوجها ٦٦.٧%، وحتى هذه الاستفادة هى فى واقع الأمر أكبر من هذه النسبة إذا ما أخذ فى الاعتبار نسبة من لا ينطبق عليهن هذا البند ٢٧.٣ وهى٢٧.٣% وتضم كثيراً من غير المتزوجات.

وفيما يتعلق بمتوسط الاستفادة عموماً بأنواعها وبنودها المختلفة فإنه يبلغ ٨٧.٢% ، وهى نسبة مرتفعة تدل على أهمية المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية ليس من الناحية الاقتصادية فقط ، ولكن من الناحية الاجتماعية أيضاً ، بل إن نتائج الدراسة توضح أن متوسط الاستفادة الاجتماعية أكبر من متوسط الاستفادة الاقتصادية.

وإذا ما صنفت أنواع الاستفادة من المشروعات الصغيرة للمرأة وفقاً للطرف المستفيد (جدول ٢)، سواء كان المرأة نفسها أو أسرتها أو قريتها ، يمكن القول أن صورتين من صور الاستفادة تعودان على الأسرة مباشرة وهما: مساعدة المرأة على رعاية أبنائها صحياً ، ومساعدتها فى تعليم أبنائها ويبلغ متوسط هذين البندين ٨٧.١% ، كما أن ثلاثة من صور المشاركة تعود مباشرة على القرية وهى: توفير سلع وخدمات يحتاجها الناس ٩٨.٥% ، زيادة مشاركة المرأة فى خدمة قريتها ٨١.٨% ، وتوفير فرص عمل لبعض الناس ٥٠% ، ويبلغ متوسط هذه البنود الثلاثة ٧٦.٨% ، أما بقية صور وأنواع الاستفادة والتى يبلغ عددها ١٦ نوعاً من الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية فإنها تعود فى المقام الأول على المرأة صاحبة المشروع الاقتصادى سواء من حيث دعم مقدرتها الاقتصادية ، أو تعزيز وضعها الاجتماعى ، وقد بلغ متوسط الاستفادة الشخصية للمبحوثة من جراء قيامها بالمشروع الاقتصادى الصغير ٨٩.٢% ، يستنتج من هذه النتائج أن المشروعات الاقتصاية الصغيرة للمرأة الريفية تحقق فوائد متعددة وملموسة لكل من المرأة نفسها ولأسرتها ولمجتمعها المحلى فى الوقت ذاته.

جدول (٢): التوزيع النسبى للمبحوثات وفقاً للطرف المستفيد من المشروعات متناهية الصغر وعدد بنود الاستفادة

الطرف المستفيد	المبحوثة	الأسرة	القرية
متوسط بنود الاستفادة	%٨٩.٢	%٨٧.١	%٧٦.٨
عدد بنود الاستفادة	١٦	٢	٣

٣- علاقة متغيرات الدراسة بمستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر

٣-١ التوزيع العددى للمبحوثات وفقاً لبعض المتغيرات ومستوى الاستفادة من المشروعات

توضح النتائج الواردة فى جدول (٣) التوزيع العددى للمبحوثات وفقاً لفئات كل متغير من المتغيرات المستقلة المقاسة على المستوى الاسمى وفئات متغير مستوى الاستفادة من المشروعات (المتغير التابع) ، ومن تلك النتائج يمكن استخلاص ما يلى:

غالبية المبحوثات من ذوات مستوى الاستفادة فوق المتوسط هن من المتزوجات ، واللاتى لم يكن يعملن قبل المشروع ، واللاتى لا يوجد لديهن مصادر أخرى للتمويل بخلاف الصندوق الاجتماعى ، واللاتى يوجد لمشروعاتهن مثيلاً القرية ، والتى يتم تسويق منتجات مشروعاتهن داخل القرية ، والتى لا توجد لديهن خبرة سابقة بالعمل فى مشروعات اقتصادية ، واللاتى حصلن على تدريب قبل القيام بالمشروع ، واللاتى ينتمين إلى أسر متوسطة من حيث المستوى الاقتصادى مقارنة بأهل القرية.

جدول (٣) التوزيع العددى للمبحوثات وفقاً لبعض المتغيرات ومستوى الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة

المتغيرات	الفئات	مستوى الاستفادة		
		أعلى من المتوسط	أقل من المتوسط	جملة
١-الحالة الزواجية:	غير متزوجة	١	٢	٣
	متزوجة	٣٠	١٦	٤٦
	أرملة/ مطلقة	٩	٨	١٧
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
٢-الحالة العملية قبل	تعمل	١٠	١٢	٢٢

المشروع:	لا تعمل	٣٠	١٤	٤٤
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
٣-وجود مصادر أخرى للتمويل:	يوجد	١١	٥	١٦
	لا يوجد	٢٩	٢١	٥٠
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
٤-وجود مثيل للمشروع بالقرية:	يوجد	٣٧	٢٣	٦٠
	لا يوجد	٢	٢	٤
	جملة	٣٩	٢٥	٦٤
٥-احتياج القرية لمنتجات المشروع:	تحتاجها	٤٠	٢٣	٦٣
	لا تحتاجها	-	٢	٢
	جملة	٤٠	٢٥	٦٥
٦-مكان تسويق منتجات المشروع:	القرية	٣٨	١٩	٦٣
	خارج القرية	٢	٤	٢
	جملة	٤٠	٢٣	٦٥
٧-وجود خبرة سابقة:	توجد	١٢	٩	٢١
	لا توجد	٢٨	١٧	٤٥
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
٨-التدريب المسبق:	يوجد	٣٥	١٩	٥٤
	لا يوجد	٥	٧	١٢
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
٩-تشجيع الأسرة:	يوجد	٣٧	١٩	٥٦
	لا يوجد	٣	٧	١٠
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
١٠-المستوى الاقتصادى للأسرة:	غنية	٤	-	٤
	متوسطة	٣٤	٢٢	٥٦
	فقيرة	٢	٤	٦
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
١١-مكان تنفيذ المشروع:	المنزل	١١	١٠	٢١
	خارج المنزل	٢٩	١٦	٤٣
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦
١٢-القائم بإدارة المشروع:	المبحوثة	٢٢	١٥	٣٧
	المبحوثة وآخرون	١٨	٧	٢٥
	آخرون	-	٤	٤
	جملة	٤٠	٢٦	٦٦

٣-٢ نتائج اختبار مربع كاى لعلاقة بعض المتغيرات بمستوى الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة:

استهدفت الدراسة التعرف على علاقة أحد عشر متغيراً مقاساً على المستويين الاسمى والرتبى بمستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة التى قامت بها المبحوثات ، وذلك من خلال إجراء اختبار مربع كاى وقد تبين من النتائج الواردة فى جدول (٤) ما يلى:

١-عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ بين تسعة من هذه المتغيرات والمتغير التابع وهو مستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة ، حيث لم يمكن رفض الفرض الصفرى القائل بعدم وجود علاقة بين كل من هذه المتغيرات التسعة من ناحية ومستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة من ناحية أخرى ، وذلك كما يتضح من قيم مربع كاى ، وبذلك يرفض الفرض البحثى الأول جزئياً فيما يتعلق بهذه المتغيرات التسعة.

جدول (٤) علاقة بعض المتغيرات بمستوى الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة للمرأة معبراً عنها بقيم مربع كاى وقيم معامل فاى

المتغيرات	مربع كاى x^2	درجات الحرية	فاى Ø	مربع فاى $Ø^2$
١-الحالة الزواجية.	٥.٨١*	١	٠.٣٠٣	٠.٠٩٢
٢-الحالة العملية قبل المشروع.	٣.١٧١	١		
٣-وجود مصادر أخرى للتمويل.	٠.٥٥٧	١		
٤-القائم بإدارة المشروع.	١.٠٦٠	١		
٥-وجود مثيل للمشروع.	٣.١٠٠	١		
٦-مكان تنفيذ المشروع.	٠.٤٩٩	١		
٧-مكان تسويق منتجات المشروع.	٣.١٤٢	١		
٨-وجود خبرة سابقة.	٠.٩١١	١		
٩-التدريب المسبق.	٢.٢٠٤	١		
١٠-تشجيع الأسرة.	٤.٦٢٤*	١	٠.٢٦٥	٠.٠٧
١١-المستوى الاقتصادى للأسرة.	٤.٤٧٠	٢		

*** معنوى إحصائياً عند المستوى الاحتمالى ≤ ٠.٠٥.**

معنى ذلك أن اختلاف المبحوثات فى هذه المتغيرات التسعة وهى: الحالة العملية قبل المشروع ، وجود مصادر أخرى للتمويل ، القائم بإدارة المشروع ، وجود مثيل للمشروع ، مكان تنفيذ المشروع ، مكان تسويق منتجات المشروع ، وجود خبرة سابقة ، التدريب المسبق، والمستوى الاقتصادى للأسرة لا يؤدى إلى تباين معنوى إحصائياً بين المبحوثات فى مستوى الاستفادة من المشروعات.

٢-تبين وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ بين كل من متغيرى الحالة الزواجية، وتشجيع الأسرة للمبحوثة من ناحية ، ومتغير مستوى الاستفادة من المشروعات من ناحية أخرى ، حيث يمكن رفض الفرض الصفرى القائل بعدم وجود علاقة معنوية بين كل من هذين المتغيرين والمتغير التابع ، وذلك كما يتبين من قيمتى مربع كاى.

معنى ذلك أن اختلاف المبحوثات من حيث الحالة الزواجية وتشجيع الأسرة للمبحوثة للقيام بالمشروع يؤدى إلى اختلاف معنوى بين المبحوثات فى مستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة. وبمراجعة البيانات الواردة فى جدول (١) الخاص بتوزيع هذين المتغيرين وفقاً لفئاتهم وفئات المتغير التابع ، يستخلص أن المبحوثات المتزوجات أكثر استفادة من المشروعات متناهية الصغر من المبحوثات المطلقات والأرامل ، وقد تم استبعاد فئة "غير المتزوجات"نظراً لضآلة عددهن بما لا يتلاءم مع متطلبات اختبار مربع كاى ، كذلك يتبين بوضوح أن المبحوثات اللاتى لا قين تشجيعاً ودعماً وقبولاً من أفراد عائلاتهن قد حققن مستوى استفادة أعلى من المبحوثات اللاتى لم يجدن مثل هذا التشجيع.

وتبلغ قوة العلاقة الارتباطية بين متغير الحالة الزواجية ومستوى الاستفادة من المشروعات الصغيرة ٠.٣٠٣ كما يتبين من قيمة معامل فاى ، ويفسر هذا المتغير حوالى ٩.٢% من التباين فى المتغير التابع كما تشير قيمة مربع فاى ، بينما تبلغ قوة الارتباط بين متغير تشجيع الأسرة والمتغير التابع ٠.٢٦٥ ، ويفسر حوالى ٧% من التباين فى مستوى الاستفادة من المشروعات.

٣- ٣- نتائج الارتباط والانحدار المتعدد لعلاقة بعض المتغيرات بدرجة الاستفادة من المشروعات متناهية الصغر:

استهدفت الدراسة اختبار مدى وجود علاقات معنوية إحصائياً بين تسع من المتغيرات المستقلة المقاسة على المستوى النسبى ، كل على حدة وهى متغيرات عمر المبحوثة ، عدد سنوات التعليم ، عدد أفراد الأسرة ، قيمة القرض الذى حصلت عليه من الصندوق الاجتماعى، عدد العاملين بالمشروع ، درجة الدافعية للمشروع ، درجة تفضيل المشروع ، ودرجة مزايا المشروع ، من ناحية ودرجة الاستفادة من المشروع كمتغير تابع من ناحية أخرى.

واستخدمت الدراسة فى ذلك معاملات الارتباط (r) ، ومعاملات الانحدار وقيم ت(t) ، والنتائج التى توصلت إليها الدراسة فى هذا الشأن معروضة فى جدول (٥).

جدول (٥) علاقة بعض متغيرات الدراسة بدرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية للمبحوثات معبراً عنها بقيم معاملات الارتباط والانحدار وقيمة t

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط r	معامل الانحدار الجزئى غير المعيارى b	قيمة "ت" المحسوبة t	معامل الانحدار الجزئى المعيارى B
١-عمر المبحوثة.	٠.١٤٤	-٠.٠٤٨	١.٥٩٢	٠.٢٢٤
٢-عدد سنوات التعليم.	-٠.١٤٧	-٠.١١٦	١.٦٧٤	٠.٢٢٦
٣-عدد أفراد الأسرة.	-٠.٠٣٠	٠.٠٧٨	٠.٣٤٤	٠.٠٤٢
٤-قيمة القرض.	*٠.٢٦٣	٠.٠٠٠	*٢.٢٠٨	٠.٢٧٠
٥-عدد العاملين بالمشروع.	٠.٠٧٤	٠.١١٦	٠.٢٩٩	٠.٠٣٧
٦-صافى ربح المشروع.	-٠.١٠٤	٠.٠٠٠	١.٢٠٧	٠.١٦١
٧-درجة الدافعية للمشروع.	**٠.٣٤٨	٠.٤٢٢	١.٥٤٥	٠.٢٧٣
٨-درجة تفضيل المشروع.	٠.٢٣١	٠.٠٠٢	٠.٠٠٤	٠.٠٠١
٩-درجة مزايا القرض.	**٠.٣١٩	٠.٧٣٦	١.٤٢٦	٠.١٨٠

*** معنوية عند المستوى الاجتماعى ≤ ٠.٠٥**
**** معنوية عند المستوى الاحتمالى ≤ ٠.٠١**
معامل الارتباط ٠.٥٥٤ قيمة "ف" المحسوبة ٢.٧٦١
معامل التحديد R^2 ٠.٣٠٧ معنوية عند مستوى ٠.٠١

تشير النتائج الواردة فى جدول (٥) إلى وجود علاقات ارتباطية معنوية إحصائياً وموجبة بين كل من متغيرات درجة الدافعية للمشروع ودرجة مزايا القرض ، وقيمة القرض من ناحية ودرجة الاستفادة من المشروعات متناهية الصغر من ناحية أخرى ، وقد بلغت قيمة معاملات الارتباط بين كل من هذه المتغيرات والمتغير التابع ٠.٣٤٨ ، ٠.٣١٩ ، ٠.٢٦٣ على الترتيب، وأوضحت النتائج عدم وجود علاقات ارتباطية معنوية إحصائياً بين باقى المتغيرات ومتغير درجة الاستفادة من المشروعات.

وعندما تم اختبار علاقة كل من المتغيرات التسعة بدرجة الاستفادة من المشروعات بافتراض ثبات تأثير باقى المتغيرات ، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد ، أوضحت النتائج الواردة فى جدول (٥) أن متغيراً واحداً فقط من المتغيرات التسعة كان له تأثير معنوى موجب على درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة المتغير التابع ، وهو متغير قيمة القرض ، بينما لم يكن لباقى المتغيرات تأثيراً معنوياً على المتغير التابع.

إذن فقد دعمت نتائج الارتباط فرض لدراسة الثانى جزئياً فيما يتعلق بعلاقة ثلاثة من المتغيرات التسعة بالمتغير التابع ، ولم تدعم فرض الدراسة فيما يتعلق بباقى المتغيرات ، بينما لم تدعم نتائج تحليل الانحدار فرض الدراسة الثانى إلا فيما يتعلق بمتغير قيمة القرض الذى وجد له تأثير معنوى موجب على المتغير التابع.

يستخلص من هذه النتائج أنه كلما زادت درجة الدافعية للمشروع ودرجة مزايا المشروع، وقيمة القرض الذى تحصل عليه المبحوثة من الصندوق الاجتماعى كلما زادت درجة استفادتها من المشروع كلما أوضحت قيم معاملات الارتباط ، وأنه زيادة قيمة القرض تؤدى إلى زيادة درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة للمرأة كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ، ويلاحظ معنوية العلاقة بين قيمة القرض ودرجة الاستفادة من المشروع فى كل من تحليل الانحدار والارتباط ، مما يعطى أهمية خاصة لذلك المتغير فى التأثير على درجة استفادة المبحوثات من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر.

يلاحظ أيضاً من النتائج الواردة فى جدول (٥) أن المتغيرات التسعة لها تأثير معنوى إحصائياً على درجة الاستفادة من المشروعات الصغيرة ، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة ٢.٧٦١ وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وتفسر المتغيرات التسعة مجتمعة حوالى ٣٠.٧% من التباين فى درجة استفادة المبحوثات من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر.

٤- دور الصندوق الاجتماعى للتنمية

تم استبيان المبحوثات عما إذا كان الصندوق الاجتماعى قد قدم لهن خدمات فى مجال التدريب على ممارسة أنشطة المشروع فأفادت الغالبية العظمى من المبحوثات (٩٨.٥%) بأن ذلك لم يحدث، وماإذا كان الصندوق قد ساعدهن بعمل دراسات جدوى للمشروعات فذكر معظمهن (٨٤.٤%) بأن ذلك لم يحدث، وماإذا كان قد ساعد فى توفير بعض مستلزمات الإنتاج لمشروعاتهن فذكرت غالبيتهن العظمى (٩٨.٥%) بأن ذلك لم يحدث، وما إذا كان قد ساعدهن فى تسويق منتجات مشروعاتهن فأجمعن (١٠٠%) على أن ذلك لم يحدث. إذن يكاد يكون دور الصندوق الاجتماعى مقتصراً على تقديم القروض وقليل من المساعدة فى مجال عمل دراسات الجدوى.

وقد أوضحت المبحوثات أيضاً أن إجراءات الحصول على القرض كانت ميسرة (٩٢.٤%)، وأن قيمة القرض كانت كافية للمشروع (٨٧.٩%) وأن فترة السماح قبل بداية تسديد القرض كانت مناسبة (٩٨.٥% وأن الفائدة على القرض كانت معقولة (٩٠.٩%) وأن سداد الأقساط كان مريحاً (٩٨.٥%). من هذه النتائج يبدو أن الغالبية العظمى من المبحوثات راضيات عن إجراءات وشروط القرض الذى حصلن عليه من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

المناقشة

١-أوضحت نتائج الدراسة بجلاء أن قيام المرأة الريفية بمشروعات اقتصادية صغيرة ، بل متناهية الصغر ، يعود عليها بفوائد عديدة اقتصادية واجتماعية ، ولا تقتصر هذه الفوائد عليها وحدها ، بل تمتد لتشمل أسرتها ، وحتى قريتها الأمر الذى يرفع من قدر المرأة الريفية فى محيط أسرتها ومجتمعها المحلى ، ويزيد من قدرتها على الاعتماد على نفسها ، وعلى مساعدة أسرتها ، والإسهام فى تنمية مجتمعها المحلى ، ومن هنا تبدو أهمية مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات الاقتصادية حتى ولو كانت متناهية الصغر ، وحتى لو اقتصرت المساعدات التى تقدم إليها على القروض الميسرة من جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية، ولكن من المؤكد أن تلك الفوائد يمكن أن تتضاعف إذا ما أمكن للمرأة الريفية الحصول على بعض التسهيلات الأخرى بجانب القروض ، والتى يمكن أن تدعم قدرتها على إدارة مشروعها الاقتصادى بفاعلية وكفاءة أكبر ، مثل توفير التدريب المناسب، أو عمل دراسات جدوى للمشروع ، أو تقديم بعض التسهيلات فى مجال الحصول على مستلزمات الإنتاج أو تسويق منتجات المشروع إلى ما غير ذلك من المساعدات التى يمكن أن تزيد من فرص نجاح المشروع ، ومضاعفة عوائده.

٢-تبين من نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة أن خمسة متغيرات مستقلة فقط من بين ١٩ متغيراً مستقلاً كان لها علاقات معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل فى مستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية الصغيرة التى قامت بها المرأة الريفية فى منطقة الدراسة. يستخلص من ذلك أن اختلاف المشاركات فى تلك المشروعات، فى معظم المتغيرات التى تتضمن خصائص شخصية وأسرية وخصائص متعلقة بطبيعة المشروع الاقتصادى لا يؤدى بالضرورة إلى اختلافات جوهرية فى مقدار الاستفادة من تلك المشروعات الأمر الذى يمكن معه القول بأن توسيع مشاركة النساء الريفيات فى المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر ، بصرف النظر عن اختلافهن فى كثير من الخصائص الشخصية والأسرية وتباين خبراتهن السابقة سيكون له مردود إيجابي على المرأة والأسرة الريفية ، بل والقرية بصفة عامة ، خاصة فى ظل ما أوضحته نتائج الدراسة من أن جميع المبحوثات قد استفدن بدرجات متقاربة من مشروعاتهن الصغيرة. ولعل فى اقتراح كثير من المبحوثات بتوسيع قاعدة المستفيدات من قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية ما يعبر عن تقييمهن الإيجابى لمردودات المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر على المرأة الريفية.

٣-أشارت نتائج الدراسة إلى أن متغير قيمة القرض هو أهم المتغيرات المؤثرة على درجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية التى نفذتها المبحوثات مما يشير إلى أهمية عنصر التمويل أكثر من غيره فى تحديد مقدار العوائد من المشروع الصغير أو المتناهى فى الصغر، وربما يدعم ذلك ما اقترحته كثير من المبحوثات من أهمية زيادة قيمة القرض ، وإتاحة الفرصة لهن للاقتراض مرة أخرى من أجل استمرار المشروعات فى البقاء وإمكانية توسعتها وتنميتها.

٤-المتفحص لطبيعة المتغيرات الخمسة التى وجد لها علاقة إيجابية معنوية بمستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر للمرأة الريفية وهى: قيمة القرض والحالة الزواجية والتشجيع الأسرى والدافعية للمشروع ودرجة مزايا القروض يرى أنها تندرج تحت أنواع المتغيرات المختلفة التى اقترحتها المنظورات الاجتماعية الأربع التى شكلت الإطار النظرى للدراسة وهى: نظريات الدوافع ، والتبادل الاجتماعى ، وتوظيف موارد الغير ، ونظرية الفعل الاجتماعى الإرادى ، فمتغير درجة الدافعية للمشروع بما يتضمن من الرغبة فى مساعدة الأسرة ، وتشجيع الأسرة يزيد من الرغبة والدافع للنجاح يندرج تحت متغيرات نظريات الدوافع.

كذلك فإن الرغبة فى تحسين المكانة الاجتماعية للمرأة فى الأسرة والمجتمع المحلى وهما من مكونات متغير درجة الدافعية تملى على المرأة الريفية أن تقدم من جانبها شيئاً فى مقابل تحقيق تلك الرغبة ، أو بتعبير نظرية التبادل الاجتماعى عليها أن تبادل أو تقدم مقابلاً لتحسين مكانتها ، وهذا يتمثل فى السعى وبذل الجهد وتحمل المسئولية فى إدارة المشروع الاقتصادى من أجل الحصول على دخل يزيد من قدرتها على الاعتماد على الذات والمساهمة فى ميزانية الأسرة ، ومن ثم تزيد من أهميتها وترفع من مكانتها.

وعضوية المرأة فى الجمعية الأهلية ساعدها فى الحصول على القرض من الصندوق الاجتماعى أى أنها قد وظفت بعض إمكانات الجمعية فى تعضيد قدرتها على الحصول على القرض وتوظيفه فى المشروع ، كذلك فإن حصول بعض المبحوثات على قروض من أكثر من جهة تمويل ، أو زيادة حجم رأس المال المتاح لهن نتيجة تعدد مصادر التمويل قد ساعد على زيادة درجة استفادتها من المشروع ، وهو ما تشير إليه النتائج من أن قيمة القرض كان أهم المتغيرات المؤثرة على درجة الاستفادة من المشروع ، وهو ما يعطى بعض التعضيد للنظرية القائلة بأن القدرة على توظيف موارد الغير بجانب الموارد الشخصية تزيد من القدرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف.

يمكن النظر أيضاً إلى متغيرات مثل الحالة الزواجية ودرجة مزايا القرض على أنها عوامل موقفية ساعدت على تباين الاستفادة من المشروعات ، كما أن متغير التشجيع الأسرى يعبر عن نظرة إيجابية نحو عمل المرأة واضطلاعها بأدوار إدارية وقيادية فى الأسرة والمجتمع المحلى ، وهو ما يمثل عاملاً معيارياً ، أوضحت النتائج أهميته فى التأثير على مقدار الاستفادة الذى عاد على المرأة من جراء قيامها بالمشروع الاقتصادى ، وهو ما يقدم بعض الدعم الإمبريقى لنظرية الفعل الاجتماعى لبارسونز.

يستخلص من ذلك أن المعطيات النظرية التى تبنتها الدراسة الحالية والتى ساعدت فى اختيار متغيراتها كان لها مصداقيتها ، وأنها على اختلاف منطلقاتها النظرية يمكن أن تسهم مجتمعة فى تفسير الظاهرة الاجتماعية المتمثلة فى هذه الدراسة فى مشاركة المرأة الريفية فى المشروعات متناهية الصغر ، وما يترتب عليها من عوائد اقتصادية واجتماعية مما قد يشير إلى صواب الفكرة التى أخذت بها الدراسة وهى توظيف المنظورات الأربعة فى توجيه الدراسة الميدانية.

٥-على الرغم من أن متغيراً واحداً من بين ثمانية متغيرات مستقلة كان له تأثير معنوى على درجة استفادة المبحوثات من المشروعات الاقتصادية متناهية الصغر كما أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد ، إلا أن المتغيرات النهائية مجتمعة كان لها تأثير معنوى إحصائياً على درجة الاستفادة من المشروعات ، مما يشير إلى أن تلك المتغيرات يدعم بعضها بعضاً ، وفى ذلك دليل على أهميتها خاصة وأن معامل التحديد لهذه المتغيرات مجتمعة يشير إلى أنها تفسر حوالى ٣١% من التباين فى درجة الاستفادة من المشروعات وهى نسبة ليست بالقليلة.

٦-أشارت النتائج المتعلقة بأنواع المشروعات التى مارستها المبحوثات إلى تنوعها بدرجة كبيرة تصل إلى حوالى ٣٠ نوعاً مختلفاً من المشروعات الاقتصادية من بينها مشروعات ربما لا يتوقع كثيرون أن تقوم بها المرأة الريفية مثل توزيع أنابيب البوتاجاز ومحلات الحلاقة وأتيليه الملابس ومحل الموبيليات واستوديو التصوير وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، مما يدل على أن المرأة الريفية قادرة على إدارة كثير من الأعمال الاقتصادية التى يمكن أن توفر سلعاً كثيرة يحتاجها المجتمع الريفى المحلى ، وذلك إذا ما أتيح لها الفرصة وتوفرت لها سبل التمويل والدعم ، وأن دورها لم يعد محصوراً فى الأعمال المنزلية فقط.

٧-أوضحت النتائج أيضاً أن أكثر من ثلث عدد المشروعات التى قامت بها المبحوثات قد أقيمت فى منزلها ، ولم تتطلب محلات خاصة خارج المنزل ، مما يوفر فى تكلفة الإنتاج ، ويسهل لها متابعة أعمالها المنزلية بجانب عملها فى المشروع.

٨-أشارت النتائج إلى أهمية دعم وتشجيع الأسرة للمبحوثات فى سعيهن لإقامة مشروع اقتصادى صغيرة أو متناهي الصغر وإدارته وخاصة من جانب الزوج معنى ذلك أن كثيراً من الأسر الريفية لا تجد حرجاً فى عمل المرأة فى أعمال اقتصادية داخل أو خارج المنزل ، ولا تنظر إلى عمل المرأة هذا على أنه خروج عن الأعراف والتقاليد السائدة فى الثقافة الريفية ، وحتى الحالات القليلة من المبحوثات اللاتى أوضحن أن أزواجهن قد شعروا بشئ من الإهمال نتيجة انشغالهن بالمشروع قد أكدن على أن أزواجهن سرعان ما نسوا ذلك عندما بدأت مشروعاتهن تحقق مكاسباً ، بل إن حوالى ثلثى المبحوثات قد أوضحن أن علاقاتهن بأزواجهن قد تحسنت بعد قيامهم بالمشروعات.

٩-تبين أن المتزوجات أكثر من غيرهن استفادة من المشروعات ، وربما يرجع ذلك إلى زيادة أعبائهن الأسرية ورغبتهن فى مساعدة أزواجهن ، أو رغبتهن فى تدعيم أو مراكزهن الاجتماعية فى الأسرة وعدم الاعتماد كلياً على الزوج. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن بعض المتزوجات قد استفدن من مساعدة أزواجهن لهن فى إدارة المشروعات مما زاد من عوائدها.

١٠-تبين من نتائج الدراسة أن عوائد القيام بالمشروعات الاقتصادية متناهية الصغر للمرأة الريفية لم تقتصر على الفوائد الاقتصادية بل كان لها عوائد اجتماعية ربما تفوق الفوائد الاقتصادية. وفى واقع الأمر فإن دوافع المبحوثات للقيام بالمشروعات الصغيرة لم تكن اقتصادية فقط بل كانت اجتماعية أيضاً ، حيث تضمنت أسباب القيام بتلك المشروعات الرغبة فى مساعدة الأسرة ، والاعتماد على النفس ، والإدخار ، ورفع مكانة المبحوثة

فى الأسرة والقرية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد حققن الغرض من قيامهن بالمشروعات الاقتصادية ، مما يدل على أهمية مساعدة المرأة الريفية على القيام بمثل تلك المشروعات ومثيلاتها.

١١-يدعم من المقولة السابقة ما أشار إليه التقييم الذاتى للغالبية الساحقة من للمبحوثات ٩٨.٥% من أنهن يعتبرن مشروعاتهن ناجحة ، وهو ما يتفق مع التقييم الموضوعى للدراسة ، حيث بلغ متوسط درجات الاستفادة من بنود الاستفادة المختلفة وعددها ٢١ بنداً حوالى ٨٧.٢% ، وما توصلت إليه الدراسة أيضاً من أن جميع المشروعات قد حققت أرباحاً صافية فى آخر عام. يستخلص من ذلك أن كل المؤشرات الكمية والنوعية تجمع على أهمية المشروعات الصغيرة أو المتناهية فى الصغر للمرأة الريفية.

١٢-فيما يتعلق بدور الصندوق الاجتماعى للتنمية فإن نتائج الدراسة تظهر أن هذا الدور يكاد يكون مقتصراً على تقديم القرض للمرأة الريفية عن طريق الجمعية الأهلية ، بينما لم يكن له دور يذكر فى مجال المساعدة فى عمل دراسات الجدوى للمشروعات المنفذة ، أو تقديم تسهيلات تدريبية أو تسويقية أو غيرها للمبحوثات ، ومع ذلك فإن ما تحقق للمبحوثات من فوائد اجتماعية واقتصادية من مشروعاتهن الصغيرة ، يجعل الدراسة تقيم دور الصندوق الاجتماعى تقييماً إيجابياً ، حتى لو اقتصر هذا الدور على مجرد توفير التمويل للمشروعات الصغيرة أو المتناهية فى الصغر للمرأة الريفية ، خاصة وأن الغالبية العظمى من المبحوثات راضيات عن شروط وإجراءات الحصول على القرض بصفة عامة.

١٣-ينبغى الإشارة أيضاً إلى أهمية الدور الذى قامت به الجمعية الأهلية التى قامت بدور الوسيط بين المبحوثات والصندوق الاجتماعى ، حيث قامت بتسهيل الإجراءات المتعلقة بالحصول على القرض من الصندوق وقامت بتحصيل الأقساط والسداد نيابة عن المقترضات، كما قدمت الجمعية لبعض المبحوثات –كما ذكرن- بعض النصح والإرشاد فى اختيار المشروعات المناسبة وعمل الدراسات اللازمة والتذكير بمواعيد سداد الأقساط ، من ناحية أخرى لعبت تلك الجمعية دوراً إيجابياً فى تسهيل إجراء الدراسة الحالية ميدانياً ، حيث سهلت عملية الاتصال بين المبحوثات والقائمين على الدراسة وجمع البيانات. وترى الدراسة من الأهمية بمكان فى هذا الصدد الإشارة إلى أهمية الأدوار التى تلعبها أو يمكن أن تلعبها الجمعيات الأهلية بالمناطق الريفية فى تنمية تلك المناطق فى العديد من المجالات التنمية ومن بينها دعم المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً ، ومساعدتها فى الحصول على التمويل اللازم لقيامها بمشروعات اقتصادية تعود بالفائدة عليها وعلى أسرتها وتمتد إلى مجتمعها الريفى المحلى.

المقترحات

١- تبدأ مقترحات الدراسة بتلك التى قدمتها المبحوثات صاحبات المشروعات ، وتشتمل تلك المقترحات على زيادة قيمة القرض أكثر مما هى عليه ، والاستمرار فى التمويل بعد القرض الأول من أجل ضمان استمرار المشروع وتوسعته ، تسهيل طرق السداد وزيادة فترة السماح وزيادة التسهيلات المتعلقة بضمان القرض ، وزيادة قاعدة المقترضات من غير القادرات ، والمساعدة فى عمل دراسات الجدوى للمشروعات ، والمساعدة فى تسويق منتجات المشروعات ، وضمان التجديد للعميل وقت الحاجة ، واقترح البعض إلغاء الفائدة على القرض لشبهة الحرام.

٢- أوضحت نتائج الدراسة أن المبحوثات المقترضات من الصندوق الاجتماعى للتنمية لتنفيذ مشروعاتهن الصغيرة أو المتناهية الصغر لا يتعاملن مباشرة مع الصندوق، ولكن يتم التعامل من خلال جمعية أهلية وسيطة تقوم بالحصول على القرض من الصندوق وتتعهد بتحصيل الأقساط من المقترضات فى الأوقات المحددة للسداد. وبذلك يقع على الجمعية الأهلية مسئولية كبيرة فى إنجاح مشروعات الإقراض للمرأة الريفية، وبحكم أن الجمعية هى الأكثر التصاقاً وقرباً ومعرفة بالسكان المحليين يمكنها الإشراف على تنفيذ مشروعات القروض.

ويلزم لتفعيل دور الجمعيات الأهلية الوسيطة أن يتوفر لها القدرة على تقديم العون للمقترضات فى مجالات التدريب ودراسات الجدوى وتوفير معلومات عن السوق، إلى غير ذلك من التسهيلات اللازمة لنجاح مشروعات المرأة الريفية، خاصة وأن كثيراً من النساء الريفيات ليس لديهن خبرة سابقة فى إدارة مثل هذه المشروعات الاقتصادية. ولذا فمن الضرورى أن يوفر الصندوق الاجتماعى الدعم الفنى والمالى الكافى لهذه الجمعيات لكى تقوم بهذه الأدوار بفاعلية نيابة عن الصندوق. والمعروف أن الصندوق يخصص نسبة من قيمة

القرض كمنحة للجهة الوسيطة أو المنفذة لدعم قدراتها المؤسسية من النواحى الفنية والأدارية والتنظيمية وتدريب الكوادر المنوط بها الإشراف على نتنفيذ مشروع القروض. ولكن ينبغى على الصندوق الاجتماعى التأكد باستمرار من أن الجمعية الأهلية لديها القدرة للقيام بتلك المهام، وأنها تقوم بها بالفعل حيث تبين من نتائج الدراسة أن معظم هذه التسهيلات المهمة لم تتوفر للقائمات بالمشروعات سواء من الصندوق أو الجمعية الأهلية.

٣- من المهم إنشاء قاعدة للمعلومات لمشروعات القروض لمساعدة تلك المشروعات فى رفع مستوى إنتاجها وتحسين جودة منتجاتها، وأن تتضمن قاعدة المعلومات بيانات عن الاحتياجات التدريبية لصاحبات المشروعات متناهية الصغر والعاملين بها فى المجالات الإدارية والتسويقية والفنية. وأن تتضمن نماذج للمشروعات الناجحة القابلة للتكرار والملائمة لطبيعة البيئة الريفية، وإعداد دراسات جدوى استرشادية للمشروعات القابلة للتطبيق الفعلى.

٤- أهمية تفعيل آليات التأمين ضد مخاطر الائتمان، خاصة وأن بعض المشروعات الصغيرة التى تقوم بها المرأة الريفية عرضة للفشل فى ظل عدم توافر الخبرات أو المعلومات أو التسهيلات اللازمة لنجاح تلك المشروعات.

٥- يمكن للصندوق الاجتماعى اعتماد سياسات تشمل زيادة حجم القرض، حيث يعتبر حجم القرض من أهم العوامل التى تؤثر على استفادة المبحوثات من القرض وهو ما يتوافق مع أهم مقترحاتهن لزيادة الاستفادة من المشروعات.

٦- يمكن للصندوق أن يضع فى سياسته التمويلية الاهتمام بالقرى الأكثر فقراً ويتطلب الأمر هنا االرجوع إلى مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء حتى يتعرف على هذه القرى ويتم فى هذه الحالة صياغة برنامج يتضمن خطة لتطبيق المشروعات التى يمكن أن تناسب القرية.

٧- يمكن لمقر الصندوق الاجتماعى فى كل محافظة التنسيق مع مراكز المحافظة وعمل مراكز لمساعدة المقترضات على اختيار المشروع المناسب وعمل دراسة جدوى للمشروعات المختارة بالإضافة إلى تدريب المقترضات على إدارة المشروعات وتسويق منتجاتها كما يمكن من خلال هذه المراكز التنسيق مع المقترضات لمساعدتهن على تسويق منتجات المشروعات ويمكن ذلك من خلال إقامة معارض دائمة تسويق هذه المنتجات تحت رعاية الصندوق الاجتماعى ومن المهم هنا الإشارة إلى ضرورة قيام المحافظات من خلال إدارات التنمية بها بالإشراف الفعلى على تنفيذ المشروعات.

٨- يمكن للصندوق الاجتماعى تشكيل فريق بحثى فى كل فرع من فروعه يقوم بزيارة المقترضات بصفة دورية وليس زيارة الجمعية الأهلية الوسيطة فقط لضمان التأكد من استمرارية المشروع ودعمه فى حالة تعثره.

المراجـع

إبراهيم، نيفين فرج٢٠٠٠دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع إشارة خاصة لدورهما فى تنمية محافظة المنوفية، دراسة تحليلية: رسالة ماجستير، كلية التجارة.

الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة٢٠٠١ نشرة بعنوان مشروع إعداد وتأهيل رجل الأعمال الصغير، الصندوق الاجتماعى للتنمية، القاهرة.

الصندوق الاجتماعى للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة لإنمائى١٩٩٨محاور عمل الصندوق الاجتماعى لتنمية المرأة الريفية، المؤتمر القومى الثالث للمرأة ١٤ – ١٦ مارس ١٩٩٨، محافظة المنوفية.

العزبى، محمد إبراهيم١٩٩٥محددات وعواقب مشاركة المرأة النوبية فى الأنشطة الإنتاجية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد ٢٠، العدد (٤) إبريل ١٩٩٥.

العزبى، محمد إبراهيم، عبد الرحيم الحيدرى، جلال الملاح، هشام الهلباوى٢٠٠٤دراسة المشروعات الصغيرة للمرأة القائمة والمتوقعة والموراد المتاحة فى منطقة بور سعيد وسهل الحسينية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، بنك وصندوق التنمية الأفريقى.

تويج، نبيل توفيق٢٠٠٣ الصناعات الصغيرة والحركة التنموية: دراسة تحليلية للعشوائيات فى القرية المصرية، المؤتمر الرابع للريف المصرى، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، مجلد (٢)، ١٥- ١٧ سبتمبر.

عمر، أيمن على ٢٠٠٦ قراءات فى إدارة المشروعات الصغيرة، دار الجامعيين للطباعة والتجليد، القاهرة.

علي، سهير كمال محروس ٢٠١٠ الجوانب التنموية للمشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة المنوفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية.

مرعي، حنان إبراهيم٢٠٠٥مقترحات وحلول لمواجهة مشكلات ربة الأسرة الريفية المتكاملة بالصناعات الصغيرة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة المنوفية.

هيكل، محمد ٢٠٠٣مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

Elezaby, Mohamed I. Impact of Situational and Orientational Factors on Residents Contribution to Community Field Structure. Ph. D. Disertation, ISU, Ames, Iowa. USA. 1985

Lutz, Geme M.Understanding Social Statistics. Macmillan Publishing Co., INC., New York. 1983

Maslow, IbrahimA Theory of Human Motivation. Psychological Review 50: 370 - 3961943

Parsons, TalcottThe Structure of Social Action. New York: Mc Graw – Hill.1973

Perucci R. and M. PilisukLeaders and Ruling Elites. The Inter organizational Bases of Community Power. American Sociological Review, 35: 1040 – 1057. 1970

Phillips, Derek L.Social Participation and Happiness. Pp 145 – 253 in John Edwards and Alan Booth (eds.) Social Participation in Urban Society. Cambridge, Massachusetts: General Learning Press. 1973

BENEFITS OF MICRO ENTERPRISES FOR RURAL WOMAN: A CASE STUDY

El – Emam, Mai M.*; M. I. Elezaby and I. A. Safaan***

*** Dept. of Agric. Extension and Rural Sociology, College of Agric., Mansoura University.**

****Dept. of Rural Development, College of Agric., Alexandria University.**

ABSTRACT

The study aims basically at identifing the benefits gained by rural women from their economic micro enterprises which are funded through loans provided by Social Fund For Development. A field study was conducted on all women who were carrying out micro enterprises in Meniat Sandoub village in Dakahlia governorate.

Findings of the study have indicated that all women were benefited economically and socially from their enterprises. On a scale of 100 points the average of woman's benefits was 86.1 points. Statistically significant relationships were found between size of benefits and each of size of the loan, marital status, support of the family, motivation of the beneficiary and advantages of the loan. Findings have also revealed that the role of the Social Fund was

limited to only providing the loans. The study was concluded with suggestions on how to Improve the outcomes of rural woman micro enterprises.

بتحكيم البحث

أ.د / محمود محمد الجمل	**كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / عبد الرحيم عبد الرحيم الحيدرى	**كلية الزراعة – جامعة الأسكندريه**